

الجارديان: بايدن متمسك بسياسته الفاشلة تجاه إسرائيل على الرغم من تصويت الأمم المتحدة



الخميس 28 مارس 2024 02:03 م

بعد أن استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد ثلاثة قرارات سابقة، صوت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يوم الاثنين للمطالبة بوقف فوري لإطلاق النار في غزة خلال الأسابيع المتبقية من شهر رمضان وتمت الموافقة على قرار الأمم المتحدة بعد أن أسقطت إدارة "جو بايدن" تهديدها باستخدام حق النقض ورفعته غطاءها الدبلوماسي عن إسرائيل، على الأقل مؤقتاً، من خلال الامتناع عن التصويت

وتساءلت صحيفة "الجارديان" في تقرير كتبه "محمد بزّي"، مدير مركز هاجوب كيפורكيان لدراسات الشرق الأدنى وأستاذ الصحافة في جامعة نيويورك: "هل قرر بايدن أخيراً استخدام نفوذه على إسرائيل لوقف حربها المدمرة في غزة، والتي أسفرت عن مقتل أكثر من 32 ألف شخص، غالبيتهم من النساء والأطفال وتشريد أكثر من 75% من السكان؟". وتابعت مجيبة: "لا يبدو الأمر كذلك: ففي نفس اليوم الذي امتنعت فيه الولايات المتحدة عن التصويت على قرار الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار، مما سمح له بالمرور، أعلنت إدارة "بايدن" - لسبب غير مفهوم - أن إسرائيل لم تنتهك القانون الدولي أو تمنع المساعدات الإنسانية من الوصول إلى السكان اليائسين في غزة".

من المذهل أن تصدر الولايات المتحدة هذا الإعلان بعد أسبوع من اكتشاف الهيئة العالمية المعنية بالأمن الغذائي التابعة للأمم المتحدة أن المجاعة وشيكة في شمال غزة - حيث يواجه 1.1 مليون شخص، أي ما يقرب من نصف سكان غزة، سوء تغذية كارثي ونقص في الغذاء

منذ ديسمبر، دقت المجموعات الإنسانية ومسؤولو الأمم المتحدة ناقوس الخطر بشأن سياسة إسرائيل المتمثلة في تجويع غزة عمداً واحتمال انتشار المجاعة على نطاق واسع لكن إدارة "بايدن" تجاهلت هذه التحذيرات إلى حد كبير، واستمرت في إرسال الأسلحة إلى إسرائيل على الرغم من القوانين الأمريكية التي تحظر شحن الأسلحة إلى الحلفاء الذين يعيقون المساعدات وقال "ماثيو ميلر"، المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، في مؤتمر صحفي يوم الاثنين: "لم نجد أنهم ينتهكون القانون الإنساني الدولي، سواء عندما يتعلق الأمر بإدارة الحرب أو عندما يتعلق الأمر بتقديم المساعدة الإنسانية". وأكد "ميلر"، أن إسرائيل، إلى جانب ست دول أخرى تتلقى مساعدات عسكرية أمريكية، قدمت ضمانات مكتوبة بحلول الموعد النهائي المحدد في 24 مارس بأنها لن تستخدم الأسلحة التي توفرها أمريكا لانتهاك القانون الدولي

هذه التصريحات مطلوبة بموجب مذكرة الأمن القومي الجديدة التي أصدرها "بايدن" الشهر الماضي، تحت ضغط من الأعضاء الديمقراطيين في الكونجرس والناخبين التقدميين الغاضبين من دعم "بايدن" غير المشروط لإسرائيل منذ شنت حربها على غزة بعد هجوم حماس في 7 أكتوبر وتحدد المذكرة المعايير التي يجب على متلقي المساعدات العسكرية الأمريكية الالتزام بها، وتتطلب من الإدارة تقديم تقرير سنوي إلى الكونجرس ويجب أن يشرح هذا التقرير، الذي من المقرر صدوره في شهر مايو، كيف يلتزم المستفيدون من الدعم العسكري الأمريكي بالقانون الدولي ويسمحون بنقل المساعدات الإنسانية أثناء الصراعات النشطة

وأضافت "الجارديان": "ومن الواضح أن مذكرة "بايدن" هي بمثابة ممارسة للتغطية البيروقراطية، وليست أي تغيير حقيقي في سياسة الولايات المتحدة وإلا كيف يمكن للإدارة أن تفسر استنتاجها بأن إسرائيل تلتزم بالقانون الدولي ولا تعرقل المساعدات الإنسانية بينما يمكن للعالم كله أن يرى العكس يحدث في غزة؟".

وكما فعلت منذ بداية الحرب، فإن إدارة "بايدن" تلتزم بوعود إسرائيل، على الرغم من الأدلة الهائلة على انتهاكات القانون الدولي في البداية، من المحتمل أن تنتهك إسرائيل أجزاء من اتفاقيات جنيف ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وكلاهما يحظر استخدام تجويع المدنيين كسلاح حرب ويعتبرانه جريمة حرب ومن خلال الاستمرار في إرسال الأسلحة إلى إسرائيل، يجب على إدارة "بايدن" أن تشعر بالقلق ليس فقط بشأن انتهاك سياساتها وقوانين الولايات المتحدة، بل أيضاً بشأن التواطؤ في جرائم حرب إسرائيلية محتملة وجرائم ضد الإنسانية

يوم الثلاثاء، قدمت "فرانشييسكا ألبانيز"، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، تقريراً يدين مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، قائلة إن إسرائيل ارتكبت أعمال إبادة جماعية في غزة ويجب أن تخضع لحظر دولي على الأسلحة وقال التقرير، إن "الطبيعة الساحقة وحجم الهجوم الإسرائيلي على غزة والظروف المعيشية المدمرة التي فرضتها تكشف عن

نية لتدمير الفلسطينيين جسديًا كمجموعة"، مضيفًا أن هناك "أسبابًا معقولة" تشير إلى أن إسرائيل تنفذ ثلاثة من هذه الأسباب الخمسة التي تم تعريفها على أنها إبادة جماعية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة المعتمدة في عام 1948.

وفي أواخر يناير، أمرت محكمة العدل الدولية إسرائيل بمنع أعمال الإبادة الجماعية التي يرتكبها جيشها في غزة، والسماح بدخول المزيد من المساعدات الإنسانية إلى القطاع. وقد تستغرق المحكمة، التي أصدرت حكمًا مؤقتًا في قضية رفعتها جنوب أفريقيا، سنوات لسماع الأدلة وإصدار حكم نهائي بشأن ما إذا كانت إسرائيل قد ارتكبت إبادة جماعية. لكن منظمات حقوق الإنسان ومنظمات الإغاثة الدولية وثقت أن إسرائيل تواصل تجاهل أوامر المحكمة المؤقتة من خلال عرقلة تسليم المواد الغذائية وغيرها من المساعدات إلى غزة. وإدارة "بايدن" مستعدة أيضًا لتجاهل النتائج التي توصلت إليها المحكمة العالمية، والتي تعتبر ملزمة للدول الأعضاء ولا تتمتع المحكمة بصلاحيات التنفيذ الخاصة بها، لكن يمكنها إحالة القضايا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث استخدمت الولايات المتحدة باستمرار حق النقض لحماية إسرائيل من مطالب وقف إطلاق النار حتى هذا الأسبوع. وحتى الآن، لم تظهر إسرائيل أي علامة على الالتزام بقرار الأمم المتحدة الذي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، والإفراج عن جميع الرهائن الإسرائيليين المتبقين الذين تحتجزهم حماس، وإزالة "جميع الحواجز التي تحول دون تقديم المساعدات الإنسانية".

وفي حين تعتبر قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ملزمة أيضًا للدول الأعضاء، فمن المرجح أن يحتاج المجلس إلى تمرير إجراءات إضافية، مثل العقوبات، لمعاقبة إسرائيل على عدم امتثالها للقرار الأولي لوقف إطلاق النار. ولكن يبدو من غير المرجح أن يسمح "بايدن" بتمرير مثل هذا الإجراء دون استخدام حق النقض الأمريكي.

في الواقع، كان رئيس وزراء الاحتلال "بنيامين نتنياهو" غاضبًا جدًا من فشل إدارة "بايدن" في استخدام حق النقض ضد القرار الأخير للأمم المتحدة لدرجة أنه انتقد الرئيس الأمريكي بإلغاء زيارة وفد إسرائيلي رفيع المستوى إلى واشنطن كان من المقرر إجراؤها في وقت لاحق من هذا الأسبوع. وكان من المفترض أن تناقش مجموعة المسؤولين العسكريين والمخابرات والمسؤولين الإنسانيين الإسرائيليين بدائل الغزو البري لمدينة رفح جنوب غزة، حيث لجأ أكثر من مليون فلسطيني على مدار أسابيع، استهزأ "نتنياهو" بالتحذيرات الأمريكية وأصر على أنه يخطط للمضي قدمًا في الغزو العسكري لرفح، على الرغم من التأثير المدمر على المدنيين.

لكن "نتنياهو" نجح في تنحية بعض غضبه تجاه "بايدن" جانبًا: فهو لم يتذكر وزير الدفاع الإسرائيلي "يوآف غالانت" الذي يزور واشنطن حاليًا ومعه قائمة طويلة من الأسلحة الأمريكية التي تريد إسرائيل تسريعها من خلال المراجعات الأمريكية المطلوبة. وتشمل هذه الصفقات آلاف القنابل والذخائر الأخرى التي تسمح لإسرائيل بمواصلة حربها الوحشية في غزة، وأسلحة أكثر تطوراً يستغرق تصنيعها سنوات، بما في ذلك العشرات من الطائرات المقاتلة الجديدة من طراز F-35 و F-15 وطائرات الهليكوبتر الهجومية من طراز أباتشي.

وختتم "الجارديان": "توبة الغضب الاستراتيجية التي يعاني منها 'نتنياهو' - حيث يتحدى الولايات المتحدة فيما يتعلق بحماية المدنيين في رفح ولكنه يواصل المناشدة للحصول على المزيد من الأسلحة الأمريكية - تلخص العلاقة المختلفة بين الولايات المتحدة وإسرائيل في عهد 'بايدن'. ويوضح ما حاولت إدارة 'بايدن' طمسه لعدة أشهر: إن إراقة الدماء في غزة لن تكون مستدامة دون تواطؤ ودعم أميركيين عميقين".

<https://www.theguardian.com/commentisfree/2024/mar/27/us-biden-un-vote-israel-blocking-gaza-aid>